مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أُثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية
اسم الكاتب: د. حنان ضاهر، دعاء خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5431
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Effect of Financial Inclusion on Economic Growth in Syria

Dr. Hanan Daher*
Duaa Khalil**

(Received 24 / 11 / 2019. Accepted 2 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to test the impact of financial inclusion on economic growth in Syria during the period from 2003 to 2017, using annual data. We measured the financial inclusion by the growth of number of branches of commercial banks and insurance companies, as indicators of individual's access to the financial services. and growth of volume of loans and deposits with commercial banks as indicators of individual's using of the financial services; and the economic growth was measured by real GDP growth.

To achieve the objective of this study, we first tested the stability of time series of the selected variables, and then we tested the long-term relationship between explanatory variables and the dependent variable using ARDL.

The results showed that both of the volume of loans and deposits with commercial banks positively affect on the economic growth, and the number of insurance companies has a positive but non-significant effect on economic growth, and the number of branches of commercial banks has a negative but also non-significant effect on economic growth in Syria during the study period.

Keywords: Financial Inclusion, Real GDP, Commercial Banks, Insurance Companies, ARDL.

* **Assistant Professor- Finance And Banking Department-Faculty Of Economics-Tishreen University-Lattakia-Syria. E-Mail: Hanandaher2006@Yahoo.De**

** **Postgraduate Student- Finance And Banking Department- Faculty Of Economics-Tishreen University- Lattakia-Syria. E-Mail: Duaakhalil1994@Gmail.Com**

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية

الدكتورة حنان ضاهر [*]

دعاء خليل [**]

(تاريخ الإيداع 24 / 11 / 2019. قُبِل للنشر في 2 / 6 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2003 حتى عام 2017. تم قياس الشمول المالي بنمو عدد فروع البنوك التجاريَّة العامة والخاصة وعدد شركات التأمين العامة والخاصة كمؤشرات لوصول الأفراد إلى الخدمات الماليَّة، ونمو حجم القروض لدى البنوك التجاريَّة وحجم الودائع لدى البنوك التجاريَّة كمؤشرات لاستخدام الأفراد للخدمات الماليَّة. كما تمَّ قياس النمو الاقتصادي بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ولتحقيق هدف الدراسة تمَّ بدايةً اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المختارة، ومن ثم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (ARDL).

وقد أظهرت النتائج أن كل من حجم القروض والودائع لدى البنوك التجارية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة. أمَّا عدد شركات التأمين فتؤثر بشكل إيجابي ولكن غير معنوي على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود أثر سلبي ولكن غير معنوي لعدد فروع البنوك التجاريَّة على النمو الاقتصادي في سورية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، البنوك التجاريَّة، شركات التأمين، نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (ARDL).

[*] مدرسة– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

البريد الالكتروني: hanandaher2006@yahoo.de

[**] طالبة ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية –كلية الاقتصاد –جامعة تشرين –اللاذقية– سورية .

البريد الالكتروني: duaakhalil1994@gmail.com

مقدمة:

يلعب الشّمول المالي دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال نفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع بتكلفة معقولة ومتناسبة مع دخولهم مما يعزّز فرصهم الاستثماريَّة في المجالات الاقتصاديَّة المنتجة الّتي تعود بنتائجٍ إيجابيَّةٍ على الفرد والاقتصاد ككل. وتؤدي زيادة الشّمول المالي إلى التّخفيف من حالات الفقر وتفاوت الدَّخل بين أفراد المجتمع (Park and Mercado, 2015) ، كما أنّه قد يسهم في تقوية القطّاع العائلي، وقطاع الأعمال الصّغيرة من خلال دوره في تدعيم الاستقرار الاجتماعي والسّياسي، ممّا يؤدّي بالتّالي إلى زيادة استقرار النّظام المالي (Arab Monetary Fund, 2015).

ولكن على الرّغم من أهميّة موضوع الشّمول المالي، ودوره الواضح والفعّال في اقتصاديّات الدول، إلّا أنَّ الدّراسات التّجريبيّة الّتي تناولت ودرست هذا الموضوع في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة لا زالت نادرةً جدّاً وحديثة العهد. ومنه، انطلاقاً من أهميّة الشّمول المالي في تأمين استقرار الأنظمة الماليّة، سيتناول هذا البحث أثر الشمول المالي بأبعاده المختلفة سواءً الوصول إلى الخدمات الماليّة، أو الاستخدام الفعلي لها على النّمو الاقتصادي في الجمهوريّة العربيّة السّورية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. **دراسة (Abu Dayyeh, 2016) بعنوان: "دور الانتشار البنكي والاشتمال المالي في النّشاط الاقتصادي الفلسطيني".**

هدفت هذه الدّراسة إلى تحديد دور وأثر الانتشار البنكي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995–2014. اعتمدت الدّراسة المنهج الوصفي التّحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الانتشار البنكي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني، كما استخدمت المنهج القياسي لاختبار فرضيّاتها، وتحديد العلاقة بين متغيّرات الدّراسة. حيث تمّ اختبار استقراريّة السّلاسل الزّمنيّة واختبار التّكامل المشترك. تم استخدام عدّة مؤشّرات للشّمول المالي وهي: ودائع الجمهور، والتّسهيلات الائتمانيّة المباشرة، وعدد العمّال، على التّوالي. وقد تمَّ استخدام النّاتج المحليّ الإجمالي للتّعبير عن النّمو الاقتصادي. بينت الدّراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من ودائع الجمهور، والتّسهيلات الائتمانيّة المباشرة، وعدد العاملين على النّاتج المحلي الإجمالي ممّا يعزِّز دور الشّمول المالي في تحفيز النّمو الاقتصادي في فلسطين.

2. **دراسة (Khalaf, 2011) بعنوان: "قياس تأثير تطوّر الجهاز البنكي على النّمو الاقتصادي"**

هدفت هذه الدّراسة إلى قياس مدى تطوّر النّظام البنكي، وتأثير هذا التّطوّر على النّمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1970–2007. تمَّ قياس تطوّر النّظام البنكي من خلال أربعة مؤشّرات وهي: نسبة إجمالي الودائع إلى النّاتج المحليّ الإجمالي، ونسبة أشباه النّقود إلى النّاتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان من القطّاع الخاص إلى النّاتج المحليّ الإجمالي، ونسبة الائتمان إلى القطّاع الخاص إلى إجمالي الائتمانّ. تم اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذّاتي للفترات الموزعة (ARDL). توصّلت الدّراسة إلى أنَّ الجهاز البنكي العراقي غير متطوّر، كما توصّلت إلى عدم وجود أثر على المدى القصير للتّطور البنكي على النّمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التّطوّر المصرفي والنّمو الاقتصادي في العراق. لذلك فإنَّ هذا النّظام البنكي غير المتطوّر لم يتمكّن من لعب دورٍ مؤثّرٍ وفعالٍ في تشجيع النّمو الاقتصادي في العراق خلال المدّة المدروسة.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Kim *et al.*, 2018) بعنوان: " Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries" (الشّمول المالي والنّمو الاقتصادي في دول منظّمة التّعاون الإسلامي)

هدفت هذه الدّراسة إلى اختبار العلاقة بين الشّمول المالي والنّمو الاقتصادي في دول منظّمة التّعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدّة من عام 1990 حتّى عام 2013. وقد تمَّ التّعبير عن الشّمول المالي بالمؤشّرات الآتية: عدد الصّرافات الآليّة لكل 100000 شخص، وعدد فروع البنوك لكل 100000 شخص، وحسابات الودائع لدى البنوك التّجاريّة لكل ألف شخص، والمقترضين من البنوك التّجاريّة لكل ألف شخص، وحجم أقساط التّأمين كنسبة من النّاتج المحليّ الإجمالي، على التّوالي. أمَّا النمو الاقتصادي فتمَّ قياسه بنمو النّاتج المحليّ الإجمالي. وقد تم اختبار العلاقة من خلال تطبيق طريقة العزوم المعمَّمة General Method of Moments (GMM)، ونموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Auto Regressive (VAR)، كما استخدم نموذج (Granger) لاختبار العلاقة السببية. وتوصّلت الدّراسة إلى وجود أثرٍ إيجابيٍّ ومعنويٍّ لكلّ من عدد الصّرافات الآليّة لكل 100000 شخص، وعدد فروع البنوك لكل 100000 شخص، وحسابات الودائع لدى البنوك التّجاريّة لكل 1000 شخص، والمقترضين من البنوك التّجاريّة لكل 1000 شخص على النّمو الاقتصادي، وأثر إيجابي غير معنوي لحجم أقساط التّأمين كنسبة من النّاتج المحليّ الإجمالي على النّمو الاقتصادي.

2. **دراسة (Saab, 2017) بعنوان: "Financial Inclusion and Growth" (الشّمول المالي والنّمو)**

هدفت هذه الدّراسة إلى اختبار أثر الشّمول المالي في النّمو الاقتصادي في عينتين من الدول. تضمنت العينة الأولى مجموعة من دول الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا (لبنان، مصر، الأردن، المغرب، وتونس). وبالنسبة للعيّنة الثّانية فقد تضمنت دول البريكس. تمَّ قياس الشّمول المالي بعدّة مؤشّرات اختلفت باختلاف العيّنة المختارة، ففي العينة الأولى تمَّ قياسه بالمؤشّرات التالية: متوسّط حجم القروض، ونسبة الائتمان إلى النّاتج المحليّ الإجمالي/ إجمالي القروض. أمَّا في عينة دول البريكس فتمَّ قياسه بالمؤشّرات التالية: استخدام بطاقات الائتمان، وحسابات الهواتف الخليويّة، وذلك من أجل اختبار دور التّمويل التّقني والتّكنولوجي في تحقيق النّمو. تم اختبار العلاقة بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار (VAR) ، كما استخدم نموذج (Granger) لاختبار اتجاه السببية. وتوصّلت الدّراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للشّمول المالي والّذي تمّ قياسه بمؤشّرات الوساطة الماليّة في دول الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأثر إيجابي غير معنوي للشّمول المالي الّذي تمّ قياسه بمؤشرات التّطور المالي في دول البريكس. كما توصّلت إلى وجود علاقة سببيّة ثنائيّة الاتّجاه بين مؤشّرات التّطور المالي والنّمو الاقتصادي في دول البريكس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنه بالرغم من أنها جميعاً اتفقت في الهدف المتمثل بدراسة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي؛ إلا أنها اختلفت فيما بينها بالفترة المدروسة وبيئة الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. كما أنها توصلت إلى نتائج مختلفة حول أثر متغيرات الشمول المالي وطبيعة هذا الأثر في النمو الاقتصادي. وهذا ما شكّل دافعاً قوياً لتطبيق هذه الدراسة في سورية. وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة التي لم تتطرق أي منها إلى اختبار أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية باستثناء دراسة Kim et al. (2018) التي اختبرت هذا الأثر في عينة من الدول من ضمنها سورية؛ إلّا أنها استخدمت Panel Data في تحليلها لهذا

الأثر. وهذا ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسة، حيث استخدمت الدّراسة الحاليّة سلسلةً زمنيّةً سنويّةً تضمنت فترة الأزمة السورية وامتدت من عام 2003 حتّى عام 2017. كما استخدمت مؤشرات مختلفة عنها في قياس الشمول المالي.

مشكلة البحث:

يمكن التّعبير عن مشكلة البحث من خلال التّساؤلات الآتية:

1. ما هو أثر نمو عدد فروع البنوك التّجاريّة على النّمو الاقتصادي في سورية؟
2. ما هو أثر نمو عدد شركات التّأمين على النّمو الاقتصادي في سورية؟
3. ما هو أثر نمو حجم القروض لدى البنوك التّجاريّة على النّمو الاقتصادي في سورية؟
4. ما هو أثر نمو حجم الودائع لدى البنوك التّجاريّة على النّمو الاقتصادي في سورية؟
5. ما هو أثر الأزمة السورية على النمو الاقتصادي في سورية؟

أهميّة البحث وأهدافه:

تتجلّى أهميّة البحث النّظريّة في كونه يدرس أثر الشّمول المالي على النّمو الاقتصادي في سورية، فعلى الرّغم من تعدّد وتنوّع الدّراسات الّتي تناولت أثر الشّمول المالي على النّمو الاقتصادي في العديد من دول العالم، إلا أنّ أيّاً منها لم تدرس هذا الأثر في سورية باستخدام سلسلة زمنية تشمل مرحلة ما قبل الأزمة السورية ومرحلة الأزمة التي بدأت في أوائل عام 2011 ولا تزال قائمة حتى الآن.

بينما تكمن الأهمية العمليّة للبحث من خلال تحليله أثر مؤشرات الشّمول المالي على النّمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2003– 2017)، مما يمكن من تقديم جملة من التّوصيات والمقترحات استناداً إلى نتائج البحث تمكن الجهات المعنية من مصارف عامة وخاصة وشركات تأمين من اتخاذ القرارات المناسبة التي تساعد في تعميق وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. اختبار أثر نمو عدد فروع البنوك التّجاريّة على النّمو الاقتصادي في سورية.
2. اختبار أثر نمو عدد شركات التّأمين على النّمو الاقتصادي في سورية.
3. اختبار أثر نمو حجم القروض لدى البنوك التّجاريّة على النّمو الاقتصادي في سورية.
4. اختبار أثر نمو حجم الودائع لدى البنوك التّجاريّة على النّمو الاقتصادي في سورية.
5. اختبار أثر الأزمة السورية على النمو الاقتصادي في سورية.

فرضيّات البحث:

استناداً إلى مشكلة البحث فقد تم صياغة الفرضيّات التالية:

الفرضيَّة الأولى: يؤثر نمو عدد فروع البنوك التّجاريّة إيجاباً وبشكل معنوي على النّمو الاقتصادي في سورية.

الفرضيّة الثانية: يؤثّر نمو عدد شركات التّأمين إيجاباً وبشكل معنوي على النّمو الاقتصادي في سورية.

الفرضيّة الثالثة: يؤثّر نمو حجم القروض لدى البنوك التّجاريّة إيجاباً وبشكل معنوي على النّمو الاقتصادي في سورية.

الفرضيّة الرابعة: يؤثّر نمو حجم الودائع لدى البنوك التّجاريّة إيجاباً وبشكل معنوي على النّمو الاقتصادي في سورية.

الفرضية الخامسة: تؤثر الأزمة السورية سلباً وبشكل معنوي على النمو الاقتصادي في سورية.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في اختبار أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية. وتألف مجتمع البحث من جميع البنوك التجاريَّة العامة والخاصة العاملة في سورية والتي يبلغ عددها 14 بنك وتشمل كل من المصرف التجاري السوري، مصرف التوفير، مصرف التسليف الشعبي، بنك عودة ، بنك بيبلوس، فرنسبنك، بنك سورية والمهجر، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الأردن، بنك قطر الوطني، بنك العربي، بنك سورية والخليج، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك الشرق. بالإضافة إلى جميع شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في سورية والتي يبلغ عددها 14 شركة شملت كل من المؤسّسة العامّة السّوريَّة للتّأمين، شركة الاتّحاد العربي لإعادة التّأمين، الشّركة المتّحدة للتّأمين، والشّركة السّوريّة العربيّة للتّأمين، والشّركة السّوريّة الدّوليّة للتّأمين، والشّركة الوطنيّة للتّأمين، وشركة التّأمين العربيّة– سورية، والشّركة السّوريّة الكويتيّة للتّأمين، وشركة المشرق العربي للتّأمين، شركة الثّقة السّورية للتّأمين، وشركة العقيلة للتّأمين التّكافلي، وشركة الاتّحاد التّعاوني للتّأمين، الشّركة الإسلاميّة السّوريّة للتّأمين، شركة آدير للتّأمين.

طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات بالاعتماد على Financial Access Survey (IMF's)، والقوائم المالية السنوية للبنوك التجارية وبيانات المكتب المركزي السوري للإحصاء.

أدوات الدراسة:

تم استخدام اختبارات جذر الوحدة وذلك بهدف اختبار استقرارية السّلسلة الزّمنيّة لمتغيرات الدراسة. حيثّ تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسّع واختبار فيليبس بيرون. وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة Autoregressive Distrubted Lag (ARDL) وذلك لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. كما تم تطبيق اختبار نموذج تصحيح الخطأ "Error Correction Model" لاختبار العلاقة قصيرة الأجل، وذلك في حال أظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بينها. وتم صياغة نموذج الدراسة على الشكل الآتي:

$$GDP_{it} = \beta 0 + \beta 1\ BB_{lt+}\ \beta 2\ IC_{it} + \beta 3\ loan_{it} + \beta 4\ depo_{it} + \beta 5\ SC_{it} + \mu it$$

حيث أن:

GDP_{it}: نمو النّاتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي للدّولة في السّنة t.

Bb_{it}: معدل نمو عدد فروع البنوك التّجاريّة للدّولة في السّنة t.

IC_{it}: معدل نمو عدد شركات التّأمين للدّولة في السّنة t.

$loan_{it}$: معدل نمو حجم القروض لدى البنوك التّجاريّة للدّولة في السّنة t.

$depo_{it}$: معدل نمو حجم الودائع لدى البنوك التجارية للدولة في السّنة t.

SC_{it}: متغيّر وهمي يعبّر عن الأزمة السّوريّة يأخذ القيمة (0) قبل الأزمة والقيمة (1) بعد الأزمة.

βi: معاملات المتغيّرات.

μit: الخطأ العشوائي.

الإطار النَّظري للبحث:

أولاً: مفهوم الشّمول المالي وأهميته:

لقد عبَّر بعض الباحثين مثل Allen *et al.* (2012) و Fungáčová and Weill (2014) عن مفهوم الشّمول المالي بمصطلح "استخدام الخدمات الماليَّة"، فالشّمول المالي لا يقتصر فقط على الوصول إلى المنتجات الماليَّة

الرَّسميَّة، وإنَّما يتضمّن أيضاً تأكيد استخدامها من قبل مختلف شرائح المجتمع. أمّا Sarma (2008) فأوضحت مفهوم الشّمول المالي بشكلٍ أكثر تفصيلاً من خلال تحديد أبعاده الثلاثة وهي: سهولة الوصول، والتّوفّر، والاستخدام لخدمات النّظام المالي الرَّسمي من قبل كافَّة الأفراد في الاقتصاد. ونجد من التعريفات السابقة أنَّ عمليَّة الشّمول المالي لا تقتصر فقط على وصول الأفراد، والعوائل، والشَّركات إلى المنتجات الماليَّة الرَّسميَّة المقدَّمة من قبل مؤسّسات النِّظام المالي الرَّسمي فحسب، وإنَّما يشمل ضمان استخدام كافَّة الخدمات الماليَّة من قبل مختلف شرائح المجتمع وخصوصاً الفقراء وذوي الدَّخل المنخفض. ومن أهم هذه الخدمات فتح الحسابات البنكيَّة– وخدمات الادِّخار، والمدفوعات، والتّحويل– وخدمات الائتمان، والتَّأمين، وتقديم المشورة الماليَّة بتكلفة معقولة وأسعار مناسبة للجَّميع. إلَّا أنَّ ذلك لا يعني اشتراط استفادة كافَّة الأفراد من الخدمات الماليَّة الرَّسميَّة كي تتحقَّق عمليَّة الشمول المالي، وإنَّما ضمان إمكانيَّة استخدامها من قبلهم عند الحاجة إليها، في الوقت والشَّكل المناسبين.

وبالنسبة لأهمية الشمول المالي فيمكن تحديدها بالنقاط التالية:

- زيادة الاستقرار المالي من خلال الدَّور الّذي يلعبه في تقليل وتنويع المخاطر الّتي يتعرَّض لها كل من الأفراد والنَّظام المالي من خلال توسيع قاعدة المودعين والمقترضين بشكلٍ كبير (Yetman and Mehrotra, 2015).
- تخفيض الفقر والتَّفاوت من خلال مساعدة الأفراد على حصولهم على الخدمات الماليَّة الرَّسميَّة الّتي تمكّنهم من القيام بالمعاملات الماليَّة وإدارتها بشكلٍ أكثر كفاءةً وأماناً، ومنحهم فرص الحصول على حساباتٍ مصرفيَّةٍ، والمشاركة في النِّظام المالي الرَّسمي وبالتالي مساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر (kunt *et al.,* 2017, p2) . كما يؤدي تحسَّن أوضاعهم المعيشيَّة وارتفاع مستويات الاستثمار في التَّعليم والأعمال إلى انخفاض التَّفاوت في الدَّخل بين مختلف شرائح المجتمع وبالتَّالي زيادة التَّنمية الماليَّة (Yetman and Mehrotra, 2015, p83).
- تحسين تخصيص الموارد والعمالة ممّا يخفِّض من تكلفة رأس المال، ويحدّ من تعامل الأفراد مع المصادر غير الرَّسميَّة للتَّمويل الّتي تستغلّ احتياجات هؤلاء الأفراد في الكثير من الأحيان (Das, 2015, p11)، ويساعدهم على إدارة أموالهم بشكلٍ أفضلٍ من خلال التَّزويد بممارسات الادّخار الآمنة والسّريَّة، وتسهيل الوصول لكافّة الخدمات الماليَّة (Sarma, 2008, p1). كما أنَّ تحقيق الشّمول المالي يتطلّب توسيع نطاق القطاعات الماليَّة الرَّسميَّة من خلال افتتاح فروعٍ مصرفيّةٍ ومؤسّساتيَّةٍ جديدةٍ على نطاقٍ واسعٍ خصوصاً في المناطق الرّيفيَّة النَّائية، ممَّا يتيح فرص عمل للكثير من الأفراد ليكونوا جزءاً فعَّالاً في تشغيل هذه الفروع، وإيصال الخدمات الماليَّة للجَّميع (Rajput, 2017, p9).

ثانياً: محدّدات الشّمول المالي:

بالرّغم من الجهود الحثيثة الّتي تبذلها الدّول في تعزيز عمليَّة الشمول المالي، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الأفراد في اشتمالهم ضمن النّظام المالي الرّسمي سواءً في نفس البلد أو بالمقارنة مع البلدان الأخرى؛ وفيما يلي أهم محدّدات الشّمول المالي الهيكليّة والسلوكيّة:

- **مستويات الدَّخل:** كلَّما كان نصيب الفرد من الدَّخل أكبر، كلّما ازداد احتمال حصوله على الخدمات الماليَّة الرسميَّة، واستخدامها بالشّكل الملائم لاحتياجاته. وهذا ما أيَّدته الكثير من الدّراسات الّتي اختبرت أثر ارتفاع نصيب الفرد من الدَّخل على حصوله على خدمات النّظام المالي الرَّسمي (Evans and Adeoye, 2016)
- **المعرفة الماليَّة:** لا يتوقّف الأثر الإيجابي لامتلاك الفرد معرفةً ماليّةً عند الفرد ذاته فقط بل ينعكس أثره على الاقتصاد والمجتمع بأكمله. فامتلاك الفرد المعرفة الماليّة من شأنه أن يؤدّي إلى اتّخاذ قراراتٍ أفضلٍ، وزيادة استخدام

الخدمات الماليّة، الأمر الّذي يؤدّي بدوره إلى تطوير الصّناعة الماليّة، وتحقيق معدلات أعلى من النّمو الاقتصادي (Ramakrishnan, 2012, p11).

- **الجنس:** تظهر محدودية مشاركة المرأة في الأنظمة الماليّة جلية في الدول النامية؛ ويعود السّبب إلى أنَّ المرأة في هذه الدّول تمتلك حقوقاً أقل مقارنةً بالرجل لا سيما من حيث العمل (Gortsos, 2016). كما يواجهن متطلّبات أكثر تقييداً فيما يتعلّق بالضّمانات عند رغبتهن في الحصول على قرض (Sahay *et al.*, 2015). وهذا الاستبعاد من النّظام المالي يجبرهّن على استخدام حساب أحد أفراد العائلة بشكلٍ واسعٍ أكثر ممَّا يفعل الرّجال (Kunt and Klapper, 2012).
- **العمر:** إنَّ الأفراد الّذين يتعاملون بالمنتجات الماليّة هم الأفراد ضمن الفئة العمريّة بين 25 –64 عاماً. والصّغار وكبار السن هم أكثر الفئات العمريّة استبعاداً من الأنظمة الماليّة. فاستبعاد صغار السّن يعزى لكونهم لا يمتلكون مستوىً مناسب من المعرفة الماليَّة؛ أمَّا بالنّسبة للأشخاص المسنّين فقد يكون سبب استبعادهم طواعيةً منهم من خلال معارضتهم لاستخدام هذا النّوع من الخدمات الّتي لم يعتادوا على استخدامها، أو قسريَّاً نتيجةً لعدم بذل المؤسّسات الماليَّة الجهد الكافي في جذب هؤلاء العملاء (Gortsos, 2016; Fungáčová and Weill, 2014).

إنَّ محدّدات عمليَّة الشّمول المالي لا تقتصر فقط على الخصائص الفرديّة للأشخاص، وإنّما هناك أيضاً العديد من العوامل الّتي قد تحدّ من تعزيز عمليَّة الشّمول المالي، كمكان الإقامة، وانتشار الأجهزة الخليويَّة والإنترنت، والمعايير والشّروط المفروضة على المعاملات الماليَّة، والرّسوم الماليَّة، والشّكل القانوني للشّركة (Oyelami *et al.*, 2017; Iqbal and Sami, 2017; Noelia and David, 2015).

ثالثاً: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته:

يعرف النمو الاقتصادي بأنَّه "التَّوسُّع في النّاتج الحقيقي أو التَّوسُّع في دخل الفرد من النّاتج القومي الحقيقي، بالتّالي فهو يخفّف من عبء ندرة الموارد، ويولِّد زيادة في النّاتج القومي الّذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصاديَّة" (Haron, 2013, p3). وهذا النّمو ليس بالضّرورة أن يكون موجباً دائماً، فقد يكون سالباً أو صفريّاً أيضاً. فالنّمو الاقتصادي الموجب هو الذي يكون معدل تحققه أعلى من معدّل النّمو السُّكّاني، أما النمو الاقتصادي السَّلبي فهو الّذي يحدث بمعدَّلٍ أقل من معدل النمو السكاني. وعندما يتحقق النمو الاقتصادي بمعدلٍ مساوٍ لمعدل نمو السكان في البلد، يكون نمواً صفرياً (أي ليس له أثراً معنوياً على الأفراد)؛ لأنه عندما يحدث نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل مساوٍ لمعدل نمو السكان فإن نصيب الفرد الواحد من الدخل سيبقى ثابتاً ولن يرتفع، كما أنه لكي يكون النّمو الاقتصادي موجباً فيجب أن تكون الزيادة في نصيب الفرد من الناتج طويلة الأمد، وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها (Abu Sha'ban, 2016, p16-17).

محددات النمو الاقتصادي:

اتّفقت مختلف الدّراسات بشكلٍ عامٍ على أنَّ المحدّدات الرّئيسة لعمليَّة النّمو الاقتصادي والّتي يجب على الدّول أن تعتمدها بغضّ النّظر عن ثراء هذه الدّول أو فقرها تتركَّز فيما يلي:

- **رأس المال:** تؤثّر الزّيادة في رأس المال الماديّ والبشري بشكلٍ إيجابيٍّ على النّمو الاقتصادي، فزيادته تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الّتي تُعدّ العامل الأساسيّ في عمليّة النّمو الاقتصادي، ويشكّل رأس المال المتغيّر الرّئيس في معظم دوال الإنتاج في النّظريّات الاقتصاديَّة (Omair, 2018, p69).

- **التّقدم االتّكنولوجي:** إنَّ النظم الحديثة والتقنيّات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج وتهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كمية المدخلات، أو إنتاج الكميّة نفسها من المنتج بكميّاتٍ أقل من المدخلات، تؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر منها (Hamdan, 2012, p14). فحتى مع بقاء عناصر الإنتاج كما هي مع حدوث تقدّمٍ تقنيٍّ فإنَّ ذلك سوف يؤدّي إلى زيادة الإنتاج حتماً وتحقيق النّمو الاقتصادي.
- **الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة:** على الرغم من الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبيَّة على نمو اقتصاد البلد المضيف (Prochniak, 2011)، إلَّا أنَّ هذا لا يعني أنَّ الأثر الموجب لهذه الاستثمارات على النّمو الاقتصادي محقَّق حتماً، بل قد يكون ذو تأثير سلبي عليه في بعض الأحيان، نتيجةً لمنافسته المدمّرة للصناعات النّاشئة والمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، الّتي يصعب على منتجاتها منافسة المنتجات الأجنبيَّة الّتي تعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على التقنيَّات الحديثة والمتطوّرة في إنتاجها (Nassima and Latifa, 2018, p41).
- **الانفتاح التجاري:** يُعدّ أثر الانفتاح التّجاري على النّمو الاقتصادي مسألةً مثيرةً للجدل، حيث يرى البعض من الاقتصاديين أنَّ التّحرير التّجاري للاقتصاد يشكّل عاملاً مهمّاً في تعزيز نموّه عندما تكون قدرة الدّولة على التَّصدير أكبر من حاجته للاستيراد؛ فمع زيادة الصَّادرات يتمّ استخدام الموارد المتاحة بشكلٍ أكثر كفاءة، واستغلال القدرات وزيادة إنتاجيَّة العمالة بشكلٍ أكبر؛ ممَّا يوسِّع من حجم السّوق لتصبح أكثر اتّساعاً وشمولاً لتصريف فائض الإنتاج إلى الخارج وتدفُّق إيرادات كبيرة منها (Chen and Feng; 2000). ولكن قد يكون للانفتاح التّجاري أثاراً سلبيَّة على نموّ الاقتصاد؛ نتيجةً لتسرّب جزء كبير من النّاتج المتولّد عن الاستثمارات الأجنبيَّة المتدفِّقة إلى البلد على شكل جزءٍ من الأرباح النّاتجة عن هذه الاستثمارات، أو حتّى على شكل فوائد للقروض الممنوحة للبلد المضيف من الخارج (Taleb, 2015).

النتائج والمناقشة:

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنيَّة:

من أهم الأمور التي ينبغي التحقُّق منها قبل البدء بعمليَّات التَّحليل الاحصائي هي اختبار استقرار السلاسل الزمنيَّة، أي وجود جذر وحدة فيها. فالسلاسل الزمنيَّة التي تحتوي على جذر وحدة تعني أنَّ هنالك ارتباط زائف بين المتغيرات، أي أنَّ هنالك علاقة معنويَّة بين المتغيرات على الرغم من عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائيَّة فيما بينها، ممَّا يؤدي إلى مشاكل في التَّحليل الاحصائي (Abdulmohammadi and Issawi, 2017, p152). وبهدف اختبار استقراريَّة السَّلاسل الزَّمنيَّة ومعرفة درجة تكاملها تم تطبيق عدد من اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests. والاختبارات التي طبقت في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسَّع Augmented Dickey Fuller (ADF)، اختبار فيليبس بيرون Phillips–Perron (PP). يبين الجدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام الاختبارين المذكورين.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي فولر الموسّع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP):

المتغير	الاختبار	عند المستوى			عند الفرق الأول			حالة التكامل
		ثابت واتجاه	ثابت	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	بدون ثابت واتجاه	
		قيمة t	قيمة t	قيمة t	قيمة t	قيمة t	قيمة t	

		الاحتمالية	الاحتمالية	الاحتمالية	الاحتمالية	الاحتمالية		
GDP	ADF	−2.38 0.36	−1.58 0.46	−1.59 0.10	−2.84 0.21	−2.93 0.06*	−3.05 0.00***	مستقر عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% (0)
	PP	−1.99 0.55	−1.72 0.39	−1.73 0.07*	−2.97 0.17	−2.99 0.06*	−3.08 0.00***	
BB	ADF	−2.65 0.26	−1.45 0.52	−1.08 0.23	−3.91 0.04**	−3.79 0.01**	−3.95 0.00***	مستقر عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% (0)
	PP	−2.67 0.25	−1.47 0.51	−1.06 0.24	−3.93 0.04**	−3.82 0.01**	−3.96 0.00***	
IC	ADF	−3.96 0.03**	−3.71 0.01**	−3.57 0.00***	–	–	–	مستقر عند المستوى (0) عند مستوى معنوية 1% (0)
	PP	−6.73 0.00***	–	–	–	–	–	
LOAN	ADF	−2.59 0.28	−2.80 0.08*	−2.48 0.01**	–	–	–	مستقر عند المستوى عند مستوى معنوية 5%
	PP	−2.59 0.28	−2.80 0.08*	−2.44 0.01**	−5.88 0.00***	–	–	مستقر عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% (0)
DEPO	ADF	−2.62 0.27	−2.70 0.09*	−2.03 0.04**	–	–	–	مستقر عند المستوى عند مستوى معنوية 5%
	PP	−2.59 0.28	−2.66 0.10	−1.93 0.05**	−9.97 0.00***	–	–	مستقر عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% (0)

تشير كل من *، **، * إلى مستويات المعنويّة 10%، و5%، و1% على التّوالي.**

يشير الرّقم ما بين قوسين إلى عدد فترات التّباطؤ الّتي تمّ اختيارها باستخدام اختبار Schwarz Info Criterion.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يمكننا أن نلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ اختبار فيليبس بيرون قد أعطى نتائج مماثلة لنتائج اختبار ديكي فولر الموسَّع باستثناء سلسلة متغير نمو حجم الودائع لدى البنوك التجاريَّة وحجم القروض لدى البنوك التجارية والتي ظهرت متكاملة عند الفرق الأوّل بمستوى معنويَّة 1%. وعليه، يمكننا القول أنَّ المتغير المستقل المتمثل بنمو عدد شركات التأمين مستقر عند المستوى بمستوى معنوية 1%. أمّا المتغير التابع المتمثِّل بمعدَّل نمو النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي، والمتغيرات المستقلة المتمثِّلة بنمو عدد فروع البنوك التجاريَّة وحجم الودائع لدى البنوك التجاريَّة وحجم القروض لدى البنوك التجارية فهي مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%. ممَّا يعني أنَّ المتغيّرات غير متكاملة من

نفس الدّرجة، وعليه سنعتمد على **منهجيّة الانحدار الذّاتي للفجوات الزّمنيّة ARDL لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.**

ثانياً: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

لقد أظهرت اختبارات الاستقرارية أن بعض المتغيرات المدروسة كانت مستقرة في المستوى وبعضها استقر بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فإن السلسلة الزمنية ليست متكاملة من نفس الدرجة ومن هنا جاءت الحاجة لتطبيق اختبار الانحدار الذَّاتي للفجوات الزَّمنيَّة الذي تمَّ اقتراحه من قبل Pesaran and Shin (1999)، والذي يتم تطبيقه عندما لا تكون السَّلاسل الزَّمنيَّة متكاملة من نفس الدَّرجة على أن لا تكون مستقرة بعد أخذ الفرق الثَّاني. وذلك بعد اختيار فترات الإبطاء المثلى لكل متغيّر، ولا يشترط أن تكون هذه الفترات متماثلة بين المتغيّرات (Abdulrauf and Osama, 2017, p24). ويتم تقدير معلمات هذا النموذج على الأجلين الطَّويل والقصير في معادلةٍ واحدةٍ كما يلي (Dayoub, 2018, p21):

$$\Delta Yt = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta i \Delta X_{t-1} + \lambda 1 Y_{t-1} + \lambda 2 X_{t-1} + \eta t$$

حيث تمثِّل كل من β وθ معلمات الأجل القصير، $\lambda 1$ و $\lambda 2$ معلمات الأجل الطويل حيث يعبِّر $\lambda 1$ عن معامل تصحيح الخطأ الذي يسمح بالعودة إلى وضع التَّوازن على الأجل الطويل، والذي يجب أي يكون معنوي وذو إشارةٍ سالبة حتى نستطيع القول أنَّ هنالك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. بينما تمثل كل من m وn فترات الابطاء المختارة للمتغيّرات، وΔ هي عبارة عن الفروق الأولى للمتغيرات، أمَّا ηt حد الخطأ العشوائي. ولاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات سوف نقوم باستخدام اختبار الحدود Bound Test الذي تختبر فيه فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدوليَّة ضمن الحدود الحرجة Critical Bound؛ وهي الحد الأعلى Upper Critical Bound والحد الأدنىLower Critical Bound. فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى يتم رفض الفرضيَّة العدم مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (2) نتائج اختبار الحدود كما يلي:

Test Statistic	القيمة	عدد المتغيرات
F-statistic	22.39561	5

حدود القيمة الحرجة

المعنوية	الحد I0 الأدنى	الحد الأعلى I1
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ومن نتائج الاختبار يمكننا أن نستنتج أنَّ قيمة F الاحصائية المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، ممَّا يعني أنَّه سيتم رفض الفرضيَّة العدم وقبول الفرضيَّة البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التَّأكُّد من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيَّة طويلة الأجل) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛ سوف يتم تقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ VECM بالاستناد إلى عدد فترات الإبطاء المختارة لجميع المتغيرات. وتبيّن الجداول الآتية نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

نموذج التكامل المشترك

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	الاحصائية-t	الاحتمالية
D(BBG)	−0.115138	0.026263	−4.384054	0.0220
D(ICG)	0.000307	0.000410	0.748601	0.5084
D(DEPOG)	0.107442	0.008736	12.299015	0.0012
D(LOANG)	−0.035237	0.006818	−5.168162	0.0141
D(SC)	−23.744825	0.724735	−32.763478	0.0001
CointEq(−1)	−0.508589	0.017075	−29.785037	0.0001

Cointeq = GDPG − (−0.2112*BBG + 0.0053*ICG + 0.4086*DEPOG + 0.1894 *LOANG −6.0846*SC −2.0073)

معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	الاحصائية-t	الاحتمالية
BBG	−0.211180	0.108018	−1.955042	0.1456
ICG	0.005278	0.003153	1.673870	0.1927
DEPOG	0.408601	0.076395	5.348532	0.0128
LOANG	0.189402	0.065730	2.881506	0.0635
SC	−6.084598	2.374326	−2.562663	0.0830
C	−2.007337	1.703421	−1.178416	0.3236

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

علاقة الأجل القصير:

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أنَّ المتغيرات المتمثلة بالأزمة السورية ونمو عدد فروع البنوك التجارية ونمو حجم القروض لدى البنوك التجارية ذات أثر سلبي ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأجل القصير عند مستويات معنوية 1% للأزمة السورية، و5% لكل من عدد فروع البنوك التجارية وحجم القروض لدى البنوك التجارية. بينما نمو حجم الودائع لدى البنوك التجارية ذات أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، أمَّا عدد شركات التأمين فهي ذات أثر إيجابي ولكن غير معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أظهرت النَّتائج أنَّ معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يبين سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التَّوازن، حيث بلغت قيمته 50.85% ومعنويَّة عند مستوى معنويَّة 1%، وهذا ما يبيّن صحَّة العلاقة التَّوازنيَّة في الأجل الطَّويل حيث أنَّ 50.85% من الاختلالات في توازن معدلات النَّاتج المحلّي الاجمالي في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطَّويل.

علاقة الأجل الطويل:

تؤثر الأزمة السورية بشكل سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 10% على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما يؤثر نمو عدد فروع البنوك التجارية بشكل سلبي ولكن غير معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أمَّا متغير نمو حجم القروض والودائع لدى البنوك التجارية فيؤثران بشكلٍ إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 10%، 5% على التوالي، على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بينما يؤثر نمو عدد شركات التأمين بشكل إيجابي ولكن غير معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي (serial Correlation Test LM):

وأخيراً سنقوم بإجراء اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي والذي تنص فيه فرضية العدم على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، حيث أنَه في حال كانت احتماليَّة الاختبار أكبر من 10% يتم قبول فرضيَّة العدم ممَّا يعني أنَّ النَّموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.5157	Prob. F(1,9)	0.457654	F-statistic
0.3942	Prob. Chi-Square(1)	0.725848	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

وبالتَّالي نجد من نتائج اختبار الارتباط الذَّاتي أنَّ احتماليَّة الاختبار بلغت 39.42 % وهي أكبر من 5% ممَّا يعني أنَّه يمكننا قبول الفرضيَّة العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في النَّموذج.

اختبار الفرضيَّات:

يؤثر عدد فروع البنوك التجارية سلباً وبشكل غير معنوي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، فعندما يزداد نمو عدد فروع البنوك بمقدار وحدة واحدة ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار 0.2111%. وبالتالي نرفض الفرضية البحثية الأولى.

يؤثر عدد شركات التأمين بشكل ايجابي وغير معنوي على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث مع زيادة عدد شركات التأمين بمقدار وحدة واحدة يزداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0.005%. وبالتالي نرفض الفرضية البحثية الثانية.

يؤثر نمو حجم القروض لدى البنوك التجارية بشكل ايجابي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 10% على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أنه كلما ازداد حجم القروض بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.1894%. وبالتالي نستطيع قبول الفرضية البحثية الثالثة.

يؤثر نمو حجم الودائع لدى البنوك التجارية بشكل ايجابي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أنه كلما ازداد حجم الودائع بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة0.4086%. وبالتالي نستطيع قبول الفرضية البحثية الرابعة.

تؤثر الأزمة السورية بشكل سلبي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 10% على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فمع ارتفاع وتيرة الازمة في سورية بمقدار وحدة واحدة ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الجمالي الحقيقي بنسبة 6.0845%. وبالتالي نستطيع قبول الفرضية البحثية الخامسة. وعليه، يأخذ نموذج الدراسة الشكل الآتي:

$$GDPG = -2.0073 - 0.2112*BBG + 0.0053*ICG + 0.1894*LOANG + 0.4086*DEPOG - 6.0846*SC + \mu it$$

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- يوجد أثر سلبي غير معنوي لنمو عدد فروع البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في سورية. وتتناقض هذه النَّتيجة مع نتائج الدراسات التي اختبرت دور البنوك التجاريَّة في تعزيز نمو الاقتصاد، فقد وجدت أنَّ للبنوك الدور الرئيس في تعزيز النشاط الاقتصادي فهي المموِّل الرَّئيس للاقتصاد حيث تلعب دور الوسيط المالي من خلال توجيه الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز لاستخدامها في مجالاتٍ أكثر إنتاجيَّة لاستمرار النَّشاط الاقتصادي الفعَّال وبالتَّالي تعزيز مستويات النمو الاقتصادي. ولكن تتركَّز معظم فروع البنوك التجارية السورية في مراكز المحافظات حيث يصعب على الأفراد في الأماكن البعيدة وأطراف المحافظات الوصول إليها والاستفادة من خدماتها، وقد زادت الأزمة السورية من سوء وضع هذه الفروع حيث تعرضت الكثير منها لعمليَّات السرقة الأمر الذي أثر سلباً على طاقاتها الانتاجيَّة، هذا عوضاً عن خروج عدد من الفروع عن الخدمة بشكلٍ كامل في المناطق التي شهدت صراعاً عنيفاً بين الجهات المختلفة، وهذا ما قد يفسِّر الأثر السلبي لنمو عدد فروع البنوك التجاريَّة في سورية على النمو الاقتصادي.
- يوجد أثر إيجابي غير معنوي لنمو عدد شركات التأمين على النمو الاقتصادي في سورية؛ فهي وسيلة الأمان لمواجهة المخاطر التي قد يتعرَّض لها الأفراد في أيِّ وقت. ويتم من خلالها تعويضهم بقيمة الأضرار التي قد تلحق بهم أو بممتلكاتهم أو التَّخفيف منها قدر الإمكان. حيث نلاحظ أنَّ عدد شركات التأمين التي تقدِّم مختلف خدمات التَّأمين وإعادة التَّأمين قد ازداد خلال فترة الدِّراسة من شركتين عام 2003 إلى 14 شركة عام 2017. وتعكس هذه الزِّيادة تطوَّر القطَّاع التَّأميني ومحاولة القائمين عليه تعريف الأفراد بالخدمات التي تقدِّمها وإيصالها لهم بالشَّكل الصَّحيح. فزيادة قدرة شركات التَّأمين على إيصال الخدمات التَّأمينيَّة للأفراد يسهم في زيادة أقساط التَّأمين التي تُعد مصدر تمويل

لهذه الشَّركات التي تقوم باستثمارها في القطَّاعات المختلفة؛ لاسيما قطَّاع الصِّناعة. كما أنَّ ضمان المخاطر من قبلها يمنح الأفراد الشِّعور بالأمان للاستمرار في العمل وسير العمليَّة الإنتاجيَّة. ولكن هذه الزيادة منخفضة جداً فيما لو قارنَّاها مع نمو قطَّاع التَّأمين في الدِّول الأخرى، وهذا ما توصَّلت إليه دراسة Shariqi and Mohammed (2008)؛ حيث وجدوا أنَّ هنالك فرق كبير بين تطوُّر القطَّاع التَّأميني في سورية مقارنةً مع أغلبيَّة دول العالم حيث لا تتجاوز نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي 1% وهذا ما يشير إلى ضعف دور هذا القطَّاع. لذلك نجد أنَّ الأثر الإيجابي لزيادة عدد شركات التَّأمين على نمو الاقتصاد هو تأثير غير معنوي وليس له دلالة إحصائيَّة. وقد اتَّفقت هذه النَّتيجة مع نتائج دراسة Ward and Zurbruegg (2000) التي اختبرت أثر التأمين في مجموعة من دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ضمت كل من الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا وسويسرا واستراليا وكندا وايطاليا واليابان حيث وجدت أنَّ التأمين يوثر بشكلٍ موجب ومعنوي في كل من استراليا وكندا وايطاليا واليابان، بينما لا يوجد أثر معنوي للتأمين على نمو الاقتصاد في اميركا وسويسرا وبريطانيا نتيجة انخفاض معدَّل انتشار التأمين فيها حيث ازداد معدل انتشار الخدمات التأمينيَّة من خلال اختراق فروع شركات التأمين في كل من ايطاليا واليابان من عام 1980 حتى عام 2000 بنسبة 92% و150% على التوالي بينما بلغت هذه النسبة 19% فقط في أميركا؛ كما قد يعود سبب عدم المعنوية إلى تأثير المتغيرات الضَّابطة التي تمَّ إدخالها في النَّموذج كحجم السكان ومعدَّلات الادخار ..إلخ. بينما وجدت دراسة Din, Regupathi and Bakar (2017) أنَّ للتَّأمين أثر موجب ومعنوي في أميركا وبريطانيا على النمو الاقتصادي وذلك نتيجةً لارتفاع معدَّل اختراق الخدمات التَّأمينيَّة حيث ارتفع عام 2015 فقط بنسبة 7.27% في أميركا التي احتلَّت المرتبة الأولى عالميَّاً في انتشار خدمات التَّأمين في ذلك العام. وبالتَّالي يمكننا القول أنَّ الخدمات التَّأمينيَّة ذات أثر موجب على نمو الاقتصاد ولكن يجب أن يتم إيصالها بشكلٍ واسع لتشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد كي يكون أثرها معنوي وهام على هذا النمو.

- يوجد أثر إيجابي معنوي لنمو حجم القروض لدى البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في سورية، فالقروض هي جزءٌ هام من الدَّورة الاقتصاديَّة، فهي توسِّع الخيارات الاستهلاكيَّة أمام الأفراد وتمكِّنهم من اتِّخاذ القرارات التي تتناسب مع مستوى معيشتهم. كما تسرِّع من عجلة الإنتاج من خلال التَّشجيع على الاستثمارات في القطَّاعات المختلفة. حيث أنَّ توفُّر التَّمويل هو الحافز الأوَّل للاستثمار. ولا سيما عندما تكون القروض الانتاجيَّة تفوق القروض الممنوحة لأغراضٍ استهلاكيَّة. وتتناقض هذه النتيجة مع نتائج دراسة gabee and Malawi (2017) التي توصلت إلى أنَّ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص له أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث أنَّ ارتفاع زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.190602% لذلك يجب توجيه هذه القروض للقطاعات الانتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي والاستثمارات طويلة الأجل التي تؤدي إلى زيادة الانتاجية مما ينعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي. وتتوافق نتيجة دراستنا مع كل من نتائج دراسة Hamza (2015) التي اختبرت أثر الائتمان الممنوح من قبل المصارف على النَّاتج المحلّي الإجمالي في العراق؛ وتوصَّلت إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث يؤدّي تغيُّر الائتمان الممنوح بمقدار وحدة واحدة إلى تغيُّر في النَّاتج المحلّي الإجمالي بمقدار 20.3 وبنفس الاتِّجاه؛ ونتائج دراسة Malawi and Majali (2008) والتي توصَّلت إلى تأثير الائتمان المقدَّم من قبل المصارف بشكلٍ إيجابي على النَّشاط الاقتصادي في الأردن.

- يوجد أثر إيجابي معنوي لنمو حجم الودائع لدى البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في سورية، حيث وكما نعلم أنَّ الودائع تُعد مؤشِّراً على درجة ثقة العملاء بالجِّهاز المصرفي، ومصدراً هامَّاً من مصادر تمويل أنشطة البنوك الاستثماريَّة، والتي تعزِّز بدورها من نمو الاقتصاد. وعلى الرغم من أنَّ نسبةً لا بأس بها من الودائع في البنوك التجارية السورية هي عبارة عن ودائع جارية وتحت الطَّلب، وهذا النَّوع من الودائع هو ودائع غير مستقرَّة وقابلة للسَّحب في أيَّة لحظة من قبل العملاء، وبالتَّالي تستلزم من البنك الاحتفاظ بنسبةٍ كبيرةٍ منها وعدم التَّصرف بها تحسُّباً لأي طلبٍ مفاجئٍ لها من قبل العميل. وهذا ما أثبتته نتائج دراسة Maaytah (2018) الذي اختبر أثر درجة استقرار ودائع العملاء في المصارف التِّجاريَّة على أداء هذه المصارف في الاردن، ووجد أنَّ الودائع الجَّارية هي ودائع غير مستقرَّة لا تستطيع البنوك توجيهها نحو استثماراتٍ مدرَّةٍ للدَّخل؛ حيث أنَّها تحتفظ بسيولةٍ عاليةٍ مقابل عمليَّات السَّحب المتوقَّعة في أي وقتٍ لهذه الودائع. فزيادة الوزن النِّسبي للودائع بنسبة 10% يؤدِّي إلى انخفاض معدَّل العائد على حقوق الملكيَّة للمصرف بنسبة 3.7%؛ إلَّا أنَّ النسبة الأكبر من حصة الايداعات تركَّزت في الحسابات طويلة الأجل والخاضعة لإشعار مسبق للسَّحب وهذا ما أتاح مجالاً أوسع للبنوك التجارية لاستثمار هذه الأموال المودعة في مختلف المجالات الاستثماريَّة المنتجة؛ وتتَّفق هذه النَّتيجة مع النتائج التي توصَّلت إليها دراسة shaikh and Anwar (2018) التي اختبرت أثر التَّوسع المصرفي المتمثِّل في حركة الإيداعات لدى البنوك في الهند على نمو الدَّخل خلال الفترة 1990-2015، ووجدت أنَّ زيادة الإيداعات بمعدَّل 1% يؤدي إلى تعزيز نمو الدخول من خلال استخدام الأموال المودعة في منح الائتمان بمعدَّل 0.57%.
- يوجد أثر سلبي ومعنوي للأزمة السورية على النمو الاقتصادي في سورية، وتعكس هذه النتيجة أثر تداعيات الحرب الحاصلة في سورية منذ حوالي التسع سنوات ولا تزال مستمرة حتى الآن. والتي أدَّت إلى تدهور قيمة العملة المحليَّة وارتفاع معدَّلات التَّضخم، ودمار جزء كبير من البنية التَّحتيَّة الأمر الذي أدَّى إلى خروج عدد كبير من المؤسسات عن الخدمة وتوقُّف معظم المشاريع الاستثماريَّة القائمة في البلاد، وخاصةً في ظل العقوبات التي تمَّ فرضها من قبل الدول الغربية والتي أدَّت إلى انسحاب الكثير من الشركات ذات الدور الفعَّال في تنشيط حركة الاستثمار وانخفاض عجلة الانتاج بشكلٍ كبير. وكان للقطَّاع المصرفي الحصَّة الأكبر في التأثير السلبي لهذه الأزمة حيث شهد انخفاضاً كبيراً في معدلات السيولة لديه نتيجةً لتخلف الكثير من المقترضين عن سداد ديونهم، وانخفاض قدرة الأفراد على الإيداع نظراً لازدياد احتياجاتهم الاستهلاكيَّة اليوميَّة، وارتفاع معدل سحوبات الايداعات بسبب الاشاعات التي طالت البنوك التجارية وبثت الرعب لدى المودعين؛ بالإضافة إلى خروج العديد من فروع البنوك وصرَّافاتها عن نطاق خدمة العملاء نتيجةً للدمار الذي لحق بأغلب مناطق تواجدهم..

التوصيات:

من خلال النتائج التي تمَّ التَّوصُّل إليها، توصي الباحثتين بما يلي:

- ضرورة إدراك البنوك التجارية وشركات التَّأمين لأهميَّة توسيع نطاق خدماتها وافتتاح فروعاً جديدة لها في مختلف المناطق لا سيما البعيدة منها والتي تعاني من ضعف في شبكات المواصلات الأمر الذي يمنعهم من الوصول إلى هذه المصارف والتَّعامل معها للحصول على خدماتها والتَّعرف على خدماتٍ جديدةٍ قد تؤمِّن لهم احتياجاتٍ معيَّنة كانوا قد غفلوا عنها، والاستفادة منها قدر الإمكان.
- يجب على المصارف التجارية أن تعمل على دراسة تقديم أنواع جديدة من القروض التي تلبي احتياجات مختلف العملاء، والتي تشجعهم على الانخراط بالنظام المصرفي. والعمل على تخفيض معدلات الفائدة على القروض

الاستثماريَّة لمختلف الأفراد والمؤسّسات الصَّغيرة والمتوسطة والكبيرة بما يتناسب مع إمكانيَّات هذه المصارف، لما لها من دور فعَّال في تمويل المشاريع القائمة والتَّشجيع على القيام بمشاريع جديدة تسهم في تسريع عمليَّة الإنتاج وتعزيز نمو الاقتصاد.

- يجب على المصارف التجاريَّة العمل على زيادة معدَّلات الفائدة على الأنواع المستقرَّة من الودائع بما يتناسب مع إمكانيَّات المصرف لتشجيع الأفراد على الإيداع ومنحهم الشعور بالأمان كي يتمكَّن البنك من استثمار الأموال المودعة لديه في مشاريعٍ أوسع ولمدَّةٍ أطول.

References:

Arbic reference:

Abdulmohammadi, Nazim; Issawi, Majid. *Measurement and Analysis of The Factors Affecting The Exchange Rate of The Dinar in The Iraqi Economy Using The Autonomous Distributed Time Gap Model (ARDL) for The Period 1990-2015*. Anbar University Journal for Economic and Administrative Sciences Iraq, Vol. 9, N. 17, 2017, 141-171.

Abdulrauf, Sheikha; Osama, Al-Ayashi (2017)**. The Impact of Some Economic Variables on Inflation in Algeria: A Standard Study Using The ARDL (1980 - 2015)**. Master Thesis. Department of Economic Sciences. Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences. Mohamed Boudiaf University in M'sila: Algeria.

Abu Dayyeh, Majid (2016). **The Role of Bank Deployment and Financial Inclusion in Palestinian Economic Activity**. Master Thesis. Department of Economics. Faculty of Economics And Administrative Sciences. Al - Azhar University: Palestine.

Abu Sha'ban, Hammam (2016). **The Effect of External Financing on Economic Growth "An Empirical Study of Arab Countries"**. Master Thesis. Department of Development Economics. Commerce College. Islamic University, Gaza: Palestine.

Arab Monetary Fund (2015). **The Interrelationship between Financial Stability and Financial Inclusion**.

Dayoub, Mohamed. *The Impact of Monetary Policy on Foreign Direct Investment in Syria*. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies _ Economic and Legal Sciences Syria, Vol. 40, N. 4, 2018, 11-26.

Gabee, Ahmad; Malawi, Ahmad. **The Impact of Financial Deepening on Economic Growth in Jordan: Econometric Study (1980-2015)**. Palestine Technical University Journal for Research, Vol. 5, N. 1, 2017, 35- 53.

Hamdan, Badr (2012). **Analysis of The Sources of Growth in The Palestinian Economy (1995-2010)**. Master Thesis. Department of Economics. Faculty of Economics and Administrative Sciences. Al-Azhar University - Gaza.

Hamza, Hassan. *The Financing Role of Iraqi Banks in Achieving Economic Growth*. Al - Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences Iraq, Vol. 9, N. 32, 2015, 63-103.

Haron, Abdul Razzaq (2013). **Strategy for The Promotion of Non - Oil Exports and Its Impact on Economic Growth in Algeria The Agricultural Sector Is "The State of Algerian Dates"**. Master Thesis. Department of Economic Sciences. Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences. University of Kasidi Merbah- Ouargla: Algeria.

Khalaf, Ammar. *Measuring The Impact of The Development of The Banking System on The Economic Growth in Iraq*. Journal of Economic and Administrative Sciences Iraq, Vol. 17, N. 46, 2011, 179-194.

Maaytah, Wesam. *The Effect of The Stability of Customer Bank Deposits on The Banking Performance of Jordanian Commercial Banks for The Period 2007-2016*. Journal of Al-Hussein Bin Talal University Research Jordan, Vol. 4, N. 1, 2018, 1-21.

Malawi, Ahmed; Majali, Ahmed. *The Effect of Bank Credit on Economic Activity Using The Vector Self Regression (VAR) Model- The Case Study of Jordan 1970-2003*. Al- Nahda Magazine Jordan, Vol. 9, N. 1, 2008, 125-142.

Nassima, Jallouli; Latifa, Abdali. *Determinants of Economic Growth in The Middle East and North African Countries (Empirical Study, 2001-2015)*. Economics of Business and Finance Algeria, Vol. 6, 2018, 30-47.

Omair, Shloofi (2018). **Inflation and Economic Growth: Estimating The Threshold of Inflation: A Comparative Record Study of The Maghreb Countries 1980- 2014**. Economic Science. Faculty of Economics, Management and Business Sciences. University of Abu Bakr Belkaid: Algeria.

Shariqi, Tarfa; Mohammed, Rafid. *The Role of The Insurance Sector in Economic Activity*. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies _ Economic and Legal Sciences Syria, Vol. 30, N. 4, 2008, 155-173.

Taleb, Dalila (2015). **Trade Openness and Its Impact on Economic Growth in Algeria (A Record Study for The Period 1980-2013)**. Doctoral Dissertation. Department of Economic Sciences. Faculty of Economics, Business and Management Sciences. University of Abi Bakr Belkaid - Tlemcen: Algeria.

Forign reference:

Allen, Franklin؛ Kunt, Asli؛ Klapper, Leora؛ Peria, Maria (2012). *The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts.* Policy Research Working Paper 6290. The World Bank. Development Research Group. Finance and Private Sector Development Team. 1- 59.

Chen, Baizhu; Feng, Yi. *Determinants of Economic Growth in China: Private Enterprise, Education, And Openness*. China Economic Review china, vol. 11, 2000. 1-15.

Das, Shrabanee (2015**). Factors Affecting Financial Inclusion: A Study in Rourkela**. Master Thesis of Business Administration. School of Management. National Institute of Technology: Rourkela, India. 1- 71.

Din, Sajid; Regupathi, Angappan; Bakar, Arpah. *Insurance Effect on Economic Growth-Among Economies in Various Phases of Development*. Review of International Business and Strategy, 2017, 1- 17.

Evans, Olaniyi؛ Adeoye, Babatunde. *Determinants of Financial Inclusion in Africa: A Dynamic Panel Data Approach*. University of Mauritius Research Journal Africa, Vol .22, 2016, 2- 23.

Fungáčová, Zuzana؛ Weill, Laurent (2014*). Understanding financial inclusion in China*. Institute for Economies in Transition. Bank of Finland.

Gortsos, Christos (2016). *Financial Inclusion: An Overview of Its Various Dimensions and the Initiatives to Enhance Its Current Level.* European Center of Economic and Finance Law. Panteion University of Social and Political Sciences. Department of International , European and Area Studies.

Iqbal, Badar; Sami, Shaista. *Role of Banks in Financial Inclusion in India. Contaduría Y Administración India*, vol. 62, 2017, 644- 656.

Kim, Dai-Won; Yu, Jung-Suk; Hassan, M. Kabir. *Financial inclusion and economic growth in OIC countries*. Research in International Business and Finance, Vol. 43, 2018, 1-14.

Kunt, *Asli*؛ *Klapper*, *Leora*؛ *Singer*, *Dorothe* (2017). *Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review Of Recent Empirical Evidence*. Policy Research Working Paper 8040. Development Research Group. The World Bank Group. 2- 25.

Kunt, *Asli*؛ *Klapper*, *Leora* (2012). Measuring Financial Inclusion: The Global Findex Database. Policy Research Working Paper 6025. Development Research Group. The World Bank Group. 1- 58.

Noelia, Cámara؛ David, Tuesta. *Factor That Matter for Financial Inclusion: Evidence from Peru*. The IEB International Journal of Finance Pero, Vol. 10, 2015, 10-31.

Oyelami, Lukman؛ Saibu, Olufemi؛ Adekunle, Babatunde. *Determinants of Financial Inclusion in Sub-Sahara African Countries.* Covenant Journal *of* Business & Social Sciences, Vol. 2, 2017, 104- 116.

Park, Cyn-Young; Mercado, Rogelio. *Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia*. ADB economics Working Paper Series, N. 426, 2015, 2-17.

Prochniak, Mariusz. *Determinants of economic growth in Central and Eastern Europe: the global crisis perspective*. Post-Communist Economies, Vol. 23, N. 4, 2011, 449–468.

Rajput, Bhawna. *Financial Inclusion and Its Determinants: an Empirical Study On The Inter-State Variations in India*. International Journal on Arts, Management *and* Humanities India, vol. 1, 2017, 8-18.

Ramakrishnan. R. (June, 2012). **Financial Literacy And Financial Inclusion**. 29th Skoch Summit 2012 Refueling Growth: Mumbai, India.

Sahay, Ratna؛ Cihak, Martin؛ Diaye, Papa؛ Barajas, Adolfo؛ Mitra, Srobona؛ Kyobe, Annette؛ Mooi, Yen؛ Yousefi, Seyed (2015)**. Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?** International Monetary Fund.

Sarma, Mandira. *Index of Financial Inclusion.* Indian Council for Research on International Economic Relations India, No. 215, 2008, 1- 20.

Saab, Gretta. *Financial inclusion and growth*. The Business and Management Review**,** Vol. 8, N. 4, 2017, 434-441.

Shaikh, Imlak; Anwar, Mohd. *Banking Expansion and Income Growth in India*. Journal of Sustainability india, Vol. 10, N. 2756, 2018, 2- 18.

Ward, Damian; Zurbruegg, Ralf. *Does Insurance Promote Economic Growth? Evidence from OECD Countries*. the Journal of Risk and Insurance, Vol . 67, N. 4, 2000, 489- 506.

Yetman, James؛ Mehrotra, Aaron (2015). *Financial Inclusion – Issues for Central Banks.* BIS Quarterly Review. Bank for International Settlements.1- 153.